ما بين عُمان وإيران وبين السعودية وسوريا

جورج سمعان

لولا التدخل الفاعل للديبلوماسية الكويتية لكانت قمة دول مجلس التعاون أمام امتحان كبير. الشيخ صباح الأحمد اصطحب أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني قبل أيام من موعد القمة الـ 34 إلى الرياض لترطيب الأجواء بين قطر والسعودية. كان الهدف تبديد التوتر الناشيء عن التعارض في مواقفي البلدين مما يجري في مصر. ثم كان التحرك الكويتي لإخماد عاصفة أثارتها تصريحات الوزير العماني المسؤول عن الشؤون الخارجية يوسف بن علوي بن عبد الله الذي أعلن معارضة السلطنة قيام «اتحاد خليجي» حتى ولو أدى ذلك إلى مغادرتها المجلس القائم... ومرت القمة بسلام على قاعدة أن «الاختلاف مسموح لكن الخلاف ممنوع» كما عبرت إحدى الصحف الكويتية.

الاختلافات كثيرة بين دول المجلس، ويتوقع أن تستمر بفعل التطورات التي تشهدها المنطقة، والغموض الذي يكتنف مسيرة قيام نظام إقليمي جديد. وما فعلته الكويت هو إستعادة هذه الاختلافات والتباينات إلى داخل المجلس. ولا يعني هذا بالطبع زوالها. لكنها ستبقى تحت سقف المنظومة فلا تهدد مصيرها ومسيرتها. ستظل التحديات التي ظهّرت هذه المواقف المختلفة قائمة ما دامت الظروف والتداعيات التي استدعتها قائمة هي الأخرى. لقد تجاوز المجلس امتحانات قاسية طوال مسيرة ثلاثة عقود ونيف. فليس قليلاً أن يعيش الخليج ثلاث حروب مدمرة وينجو: الحرب العراقية – الإيرانية التي استمرت نحو ثماني سنوات، ثم غزو الكويت وتحريرها ثم الغزو الأميركي للعراق. وقد تركت هذه الأحداث الكبرى تداعيات بدلت البيئة السياسية والمشهد الأمني في المنطقة برمتها. وجاءت عواصف «الربيع العربي» التي أطاحت ما بقي من أركان النظام العربي وأسسه لتفاقم حال الانكشاف في منطقة الخليج والشرق الأوسط عموماً.

توكأت دول المجلس طويلاً على المظلة الأمنية الغربية التي ربطت أمن الطاقة في الخليج بأمنها القومي وبمصالح الدول الصناعية الكبرى. ووفرت بذلك الأمن والحماية لهذه الدول حيال التهديدات والمخاطر. لكن المواقف الأخيرة للإدارة الأميركية ساهمت في مزيد من انكشاف دول مجلس التعاون. وبات على هذه الاتكال على قدراتها الذاتية في الصراع المحتدم لقوى كبرى في المنطقة تتسابق لملء فراغ جزئي سيخلفه تراجع دور واشنطن المتوجهة شرقاً إلى بحر الصين. لا جدال في أن الدول الست للمجلس تتشارك في مخاوفها من قدرات إيران العسكرية، ومن برنامجها النووي وترسانتها الصاروخية، ومن تمدد نفوذها وطموحها الجامح لقيادة المنطقة. ألم يدعُ الرئيس محمود أحمدي نجاد قمة المجلس في الدوحة نهاية العام 2007 إلى إنشاء «مؤسسات أمنية للتعاون» بين ضفتي الخليج، وإلى هيئات للتعاون في مجالات الاقتصاد والطاقة والتعليم والسياحة...؟ دعاها إلى طهران الساعية إلى اخراج القوى الكبرى من الخليج، وهو أمر شبه مستحيل نظرا إلى المصالح الحيوية والاستراتيجية لهذه القوى، وهو ما تعارضه أيضاً الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون التي لا تخفي هواجسها الأمنية والعسكرية حيال طموح جارها الشرقي إلى قيادة المنطقة.

لم يسبق لدول الخليج أن واجهت في العقود الثلاثة انكشافاً بهذا القدر. سقط العراق، «البوابة الشرقية» التي دعمتها طويلاً للوقوف في وجه سياسة «تصدير الثورة» التي نهجها الإمام الخميني. وأخطر ما في هذا السقوط أن الإدارة الأميركية التي أطاحت نظام صدام حسين سحبت قواتها مخلية الساحة لإيران. لم تتخذ أي إجراء يطمئن حلفاءها الخليجيين أو يبدد هواجسهم من الآثار السلبية لهذا الانسحاب. من هنا مرد المخاوف المتجددة من مآلات الحوار القائم بين واشنطن وطهران. صحيح أن الولايات المتحدة لم تتخل عن مصالحها في المنطقة، لكن ما تغير هو سبل حماية هذه المصالح والدفاع عنها. وهي لم تراع هنا لسد الفراغ الذي قد يخلفه تراجع دورها سوى أمن إسرائيل. ولهذه الغاية كان تفكيك الترسانة الكيماوية السورية، وربما على حساب المعارضة السورية و«اصدقائها» وأهدافهم. ثم اتفاق جنيف لوضع البرنامج النووي الإيراني على سكة الرقابة الدولية لمنع تطوير سلاح ذري. وما يقلق مجلس التعاون هو توجه في السياسة الأميركية إلى إيكال مهمة حماية الأمن والاستقرار في هذا الإقليم أو ذاك إلى قوى إقليمية كبيرة هنا وهناك. وفي عالم عربي متحول باستمرار بفعل «عواصف التغيير» التي لم تهدأ ثمة ميل أميركي نحو التفاهم مع الجمهورية الإسلامية، بصرف النظر عما يخلفه هذا التفاهم من إضرار بمصالح حلفائها العرب التاريخيين... على غرار ما حصل في العراق، وما قد يحصل في أفغانستان حيث حاجة الإدارة ماسة إلى التفاهم مع طهران وموسكو عشية الانسحاب من كابول.

يكفي مثل هذا السيناريو لمضاعفة مخاوف أهل الخليج الذين اطمأنوا طويلاً إلى قاعدة ثلاثية من السعودية ومصر وسوريا لم تعد قائمة في ظل التطورات الأخيرة. بل في ذاكرتهم صورة تجربة لم تعمر قامت لترسيخ هذه الثلاثية وماسستها، عندما قام ما سمي «إعلان دمشق» وضم مصر وسوريا إلى الدول الست. وأشير يومها إلى ضغوط أميركية كانت، مع أسباب أخرى، وراء انفراط هذا العقد. كانت واشنطن تسعى إلى «حبس» مصر داخل حدودها المحلية والحد من دورها الإقليمي، خصوصاً في الخليج الذي طالما اعتبرته جزءاً من فضائها الأمني والاقتصادي الحيوي.

حيال هذا التبدل العميق في البيئة السياسية الذي فرضته التطورات المتسارعة، كان طبيعياً أن تتباين مواقف دول مجلس التعاون، خصوصاً بين عُمان والسعودية. كان الموقف العماني صادماً. لكنه لم يكن مفاجئاً بالقدر الذي صُوّر به. كان طبيعياً، في ظل الأجواء الملبدة التي تعيشها دول مجلس التعاون، أن يبالغ بعضهم في قراءته ولكن ليس إلى حد الحديث عن «خطة لتدمير» هذه بنية عمرت ثلاثة عقود. كان العوامل التي استدعت قيام هذه المنظومة ربيع العام 1981 كانت أشد خطورة مما يواجه دول الخليج هذه الأيام. أو كان هذه المنظومة لم تنج من أتون ثلاث حروب كبيرة زلزلت المنطقة. لذا لم يكن متوقعاً أن ينفرط هذا العقد أمام التحديات الآنية الخطيرة، على رغم التباينات بين الدول الست من هذه الحرب وغيرها من الأزمات. فالمجلس رأى النور وسط دخان الحرب العراقية – الإيرانية. وبينما رأى معظم دوله مصلحة في دعم نظام الرئيس صدام حسين، كان للسلطنة موقف مختلف. ارتات «النأي بالنفس». ولم يثن صدام عن سعيه لاستخدام طائراته الحربية أجواء عُمان ومطاراتها لمهاجمة الجمهورية الإسلامية، إلا عندما لوّحت مسقط باستعمال القوة لمنع هذا الأمر.

وفي السياق نفسه كان غياب عُمان عن القمة التي عقدت في بغداد إثر قبول طهران وقف النار، وعشية غزو الكويت. لم يرق لها أن «تبايع صدام زعيماً على العرب»، كما عبر بعض ديبلوماسييها. وجاء موقف عُمان في سياق سياسة عامة نهجتها طويلاً قبل ذلك. فقد غابت عن قمة بغداد التي عقدت في نهاية العام 1978 وقررت إسقاط عضوية مصر الذاهبة إلى اتفاقي كمب ديفيد، ونقل مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس. بل إن السلطان قابوس توجه في زيارة رسمية للقاء الرئيس أنور السادات!

ولعل القدر الكبير في هذا التباين مرده – بين عوامل أخرى – إلى واقع الجغرافيا والإرث التاريخي والثقافي والاجتماعي. فبخلاف دول شبه الجزيرة التي تنظر تاريخياً إلى الشمال، إلى بلاد الشام وبعدها إلى أوروبا، تتطلع السلطنة نحو الجنوب والشرق، من شرق القارة السمراء إلى المقلب الآخر من الخليج وبحر العرب، إلى الهند وباكستان وإيران وما بعدها. هذه النظرة مثقلة بصفحات طويلة من النفوذ العماني الذي امتد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من بحيرات أفريقيا الوسطى إلى شبه القارة الهندية، في ظل «السلطنة» العمانية في مسقط وزنجبار، إلى أن سقطت الأخيرة، «الأندلس الأفريقية»، كما يحلو لبعض العمانيين أن يسميها، في العام 1964 وتهاوى الحضور العربي هناك.

ومن واقع الجغرافيا والتاريخ أن السلطنة لا تزال تحفظ للإيرانيين الدعم العسكري الذي قدمه الشاه في مواجهة «ثورة ظفار» من 1965 إلى 1975. هذا حتى لا نتحدث عن العلاقات الاجتماعية التي تربط بين العمانيين والإيرانيين. وهو ما تشي به الديموغرافيا العمانية وتنوعها المذهبي والعرقي، العربي والبلوشي والباكستاني والهندي والسواحلي. وهناك سيل من الاتفاقات المبرمة بين السلطنة والجمهورية الإسلامية، المتجاورتين في مضيق هرمز، ليس آخرها «اتفاق التعاون الأمني» «2009»، واتفاق التعاون الدفاعي واتفاق تصدير الغاز «2013». هذه الحقائق الجغرافية – التاريخية لا يمكن أن تزول بسهولة مهما تعاظم التلاحم بين دول مجلس التعاون. وحسناً فعلت الكويت بنزع فتيل المواقف المختلفة، خصوصاً من ملف التعامل مع الجمهورية الإسلامية. ولكن يبقى على السلطنة التي وجدت مصلحة في أداء دور مسهل للحوار بين طهران وواشنطن، أن تجد السبيل لدعم أشقائها في مواجهة مصيرية مع الجمهورية الإسلامية فوق أكثر من بقعة مشرقية. وهي تدرك بالتأكيد أن خسارة السعودية لسوريا ومعها لبنان بعد العراق سيترك آثاراً مدمرة على مستقبل شبه الجزيرة والإقليم برمته. وعندها لن ينفع مجلس تعاون ولا اتحاد خليجي... ولن تكون السلطنة بمنأى.

ليس المطلوب أن تصطف دول الخليج في موقف واحد موحد، فهذا لم تصل إليه أوروبا التي يجمعها اتحاد واسع. المطلوب أن تحث الدول الست الخطى على طريق توحيد منظومتها من القوانين والشرائع ومؤسسات الحكم وأدواته، خصوصاً في الميدان الاقتصادي. صحيح أنها قطعت شوطاً كبيراً في هذا الميدان، لكن الطريق لا يزال طويلاً لتحقق الحد الأدنى من المساواة في المجالات المالية والاجتماعية والتنموية والخدماتية، ومن القوة العسكرية المشتركة والمعتبرة... عندما يشعر أهل الخليج جميعهم بجدوى المصالح والمنافع الاقتصادية وبتوافر القوة الذاتية التي يقدمها مجلسهم يحسنون اختيار السياسات التي تحافظ على هذه المكاسب بعيداً من إرث التاريخ وتقاليده وثقل الجغرافيا وتوابثها، وبعيداً من المخاوف والهواجس حيال هذا الجار وذاك!

عن «الحياة» اللندنية

هل يراد لتركيا أن تتحول إلى باكستان أخرى؟

عماد قدورة

انتقلت تركيا من موقف قوي كانت فيه الطرف الخارجي الأكثر نشاطا في أول الثورة السورية إلى موقف ضعيف تخشى فيه تبعات النزاع.

وفي حين كانت تصريحات القادة الأتراك، مثل «لن نسمح بحماة أخرى»، تجد صدى لها في الجماهير التي خرجت بمظاهرات سلمية، تراجعت تصريحاتهم إلى حالة من السلبية تشي بمجرد درء الأذى عن النفس، حتى قال رئيسها قبل أيام «لا أعتقد أن أي أحد يمكن أن يتسامح مع وجود شيء مثل أفغانستان على ضفاف المتوسط».

فهل تقتصر تخوفات تركيا على نشوء حالة أفغانية بجوارها، أم أنها تخشى امتداد تأثيراتها إلى الوضع التركي الداخلي أمنيا و «سياسيا»، كحال باكستان؟ وهل تستشعر أن ثمة مَن يريد إدخالها في هذه الحالة لإنهاء أو إنهاك «نموذجها»؟

متلازمة أفغانستان

في البداية، لا بد من الإقرار بأن التخوف من تحول سوريا إلى متلازمة الحرب الأفغانية الممتدة له ما يبرره من بعض الأوجه، فإطالة أمد الثورة السورية وإجهاض أي جهود مبكرة لمساعدة الشعب السوري، سواء في حسم المعركة أو في إيجاد تسوية ما، كانا –ولا يزالان– كفيلين بتحويل سوريا إلى ما يقارب الحالة الأفغانية.

ويتعكس ذلك في تدمير لبنيتها التحتية الأساسية والصناعية والتعليمية والخدمية، وتفكيك البنى الاجتماعية الطبيعية عبر إخلاء العديد من المدن والبلدات من سكانها وإحلال جزء كبير من الشعب السوري لاجئا في دول الجوار، ثم خلق مناطق نفوذ تخضع لسيطرة أقليات عرقية أو تنظيمات جهادية عالمية، ودخول فصائل مسلحة تمثل أجندات طائفية وإقليمية، مما جعل البلاد ساحة تنافس وتصفية حسابات إقليمية ودولية.

تدرك تركيا هذا الواقع بشموليته وانعكاساته، وباتت تتحسب لانتقال الأخطار إلى أراضيها، إذ تتقارب ظروف سوريا حاليا إلى حد ما مع ظروف أفغانستان من حيث الانعكاسات على دول الجوار.

وقد كانت الدولة الأكثر تأثرا في الحالة الأفغانية باكستان، فبعد أن كانت الأخيرة منطلقا للإمداد والدعم اللوجستي والتنظيمي لجماعات المجاهدين الرئيسية، أضحت في ما بعد مأوى لملايين اللاجئين الأفغان، وساحة خصبة لوجود التنظيمات الجهادية الباكستانية والعالمية، ومسرحا لأجهزة الاستخبارات الإقليمية والدولية، مع وجود مناطق مضطربة تطالب بمزيد من الاستقلال الذاتي وتمنع الحكومة من التدخل بشؤونها، وجماعات عرقية ومذهبية تخوض حرب تفجيرات، حتى أضحت الدولة عرضة للانهيار والفشل.

ومع أن باكستان لم تكن تعرف الاستقرار السياسي والحكم الديمقراطي الراسخ قبل الأزمة الأفغانية، ولديها مشكلات حدودية وداخلية واقتصادية كفيلة بإرهاقها، فإن هذه الأزمة فاقمت مشكلاتها الحدودية والعرقية والأمنية والسياسية والاقتصادية والمجتمعية حتى كانت أحد عوامل تخلفها عن القوى الإقليمية المنافسة وفي جميع المجالات.

ومن هنا، تستشعر تركيا أن الخطر بات محدقا بها، ففي لهجة لا تخلو من الألم والجرأة، اشتكى الرئيس التركي عبد الله غول في مقابلته مع جريدة الغارديان البريطانية في الرابع من نوفمبر الماضي «عدم دعم القوى الغربية جهود الوساطة التركية في بداية الحرب، بل قامت بتقويضها».

ويسترعي الانتباه صراحة غول بتخصيص «القوى الغربية» بالذكر عند الحديث عن إجهاض جهود تركيا لإنهاء حرب سوريا، مما يعني أن ثمة قوى دولية وإقليمية –شرقية وغربية أيضا– معنية بإنهاك سوريا وإدخالها في حالة من الأفغنة، لأن حالة الاستقرار في سوريا وحفظ أركان الدولة لا يخدمان المصالح الدولية والإقليمية.

فهذه القوى تدرك ما يمكن أن تفرزه الخيارات الديمقراطية للشعب السوري المحافظ، والمعادي لإسرائيل، والذي يشكل كتلة سنية كبيرة «بجانب تركيا» موازنة ومواجهة لـ«مشروع الهلال الشيعي»، فضلا عن انطواء سوريا على إمكانات إستراتيجية اقتصادية واجتماعية وحضارية كامنة تسمح لها «في ظل مجتمع ديمقراطي متعدد» بخلق نموذج جديد في المنطقة قد يحذو سياسة مستقلة نسبيا لا تلقى قبولا دوليا.

سيناريو إنهاك تركيا

لم يأت تشبيه رئيس الدولة غير الاعتيادي من فراغ، فالأرجح أن المؤسسات المعنية في الدولة أشبعت الوضع في سوريا وانعكاساته دراسة وتحليلا واستقراء، واستنتجت أن الخطر لم يعد مقتصرا على سوريا فحسب، بل إن تركيا نفسها صارت عرضة لأخطار النزاع، أو أنها ربما أضحت الهدف التالي الذي يتضمن تقويض استقرارها السياسي ونموها الاقتصادي وتقدمها الصناعي واكتفائها الذاتي، وإعادتها عقودا إلى الوراء لتذكيرها بأن عليها ألا تمارس أدورا فاعلة وفق سياساتها ومصالحها الذاتية، بل ضمن منظومة التحالفات التي هي عضو فيها.

ولكن، ما هي الانعكاسات المباشرة لحرب سوريا على الأوضاع في تركيا؟ وكيف يمكن أن توظف المشكلات الناشئة عن الصراع في إنهاكها سياسيا واقتصاديا وتقويض دورها الإقليمي؟

تشترك تركيا مع سوريا بحدود تمتد لنحو تسعمائة كيلومتر، وعبر هذه الحدود الطويلة تواجه مشكلات متنوعة مثل تدفق اللاجئين، وتفجر الحساسيات العرقية، والطائفية، وانتقال مسلحين، والتهريب، وبوادر أعمال عنف استهدفت بلدات ومدنا تركية، فضلا عن تهديدات صريحة بنقل المعركة إلى أراضيها.

بالنسبة للاجئين السوريين الفارين من الحرب، تواجه تركيا تدفقا متزايدا منهم، فقد وصل عددهم حتى الآن إلى مائتي ألف في المخيمات، وثلاثمئة ألف منتشرين في المدن التركية.

وتفرض مشكلة اللاجئين تحديات أمام تركيا، فعلى الرغم من أنها استوعبت حتى الآن هذه الأعداد وتكاليف إيوائهم التي بلغت نحو ملياري دولار، ومع أن الرئيس غول تعهد بالاستمرار بتقديم المعونات وتحمل المسؤوليات بهذا الشأن، فثمة خشية من استمرار تدفقهم وزيادة عددهم إلى الحد الذي تعجز فيه تركيا عن توفير متطلبات إيوائهم، ومن ثم التأثير سلبيا على الأوضاع الاقتصادية فيها.

كما قد يولد تزايد عدد اللاجئين حساسيات لدى بعض الأتراك، خاصة العلويين منهم، إذ لم تتضح –حتى الآن– ردود أفعال الأقلية العلوية التركية الكبيرة على الوضع في سوريا على نحو صريح، لأن الأقلية العلوية السورية لم تمسها حتى الآن اعتداءات منظمة، فإذا ازدادت سيطرة المعارضة السورية على الأرض وحدثت انتهاكات وعمليات انتقام من العلويين ومناطق الساحل القريبة من إنطاكيا فلا يمكن التنبؤ بما ستحدثه الأقلية العلوية التركية من مظاهرات حاشدة، وربما اضطرابات وعمليات انتقام داخل تركيا نفسها، وبما إشعال حرب عبر الحدود.

ولعل طلب غول من بشار الأسد «أن يقود التغيير ويمنع انقسام البلاد إلى أجزاء» يصب في خشيته من حدوث هذا السيناريو المؤثر في تركيا أو من ظهور كيان علوي على الساحل السوري سيكون مصدرا لتحريض علويي تركيا بالمطالبة بالاستقلال الذاتي في الإسكندرون أو على الأقل إحياء قضية الاستفتاء على مصير الإقليم.

أما جهود المصالحة التاريخية –التي تقودها الحكومة التركية دستوريا وسياسيا بعد نحو ثلاثة عقود من الاستنزاف والصراع مع أكرادها– فقد تواجه ما يقوضها مع تفاقم مشكلة أكراد سوريا وسيطرتهم على مناطق في شمالها بدعم من حزب العمال الكردستاني التركي.

وتخشى تركيا أن يجد هذا الحزب ملاذا آمنا جديدا ودعما وإغراء إقليميا للعودة إلى التشدد في مطالبه التي قد تصل حد التهديد بالانفصال مرة أخرى، وربما الرغبة في تشكيل كيان كردي متواصل بين تركيا والعراق وسوريا.

وعلى الرغم من أن الاضطرابات والتفجيرات في تركيا لا تزال محدودة، والتي ظهر بعضها مؤخرا في بلدة الريحانية وباب الهوى، فإنها أضحت تتعرض حاليا لتهديدات جدية من قبل الجماعات نفسها التي نشأت في أفغانستان وباكستان كتنظيم القاعدة ممثلا بـ«الدولة الإسلامية في العراق والشام» الذي هدد الحكومة التركية بشكل صريح في نهاية سبتمبر الماضي بنقل المعركة إلى عقر دارها إن استمرت بدعم الجيش السوري الحر والفصائل المناوئة للتنظيم في سوريا، وإن استمرت بإغلاق معبري باب الهوى وباب السلامة بعد سيطرته على بلدة إعزاز شمالي حلب، كما هدد بأن أقدام عناصره «قد اقتربت من أن تطأ أرض تركيا لتطهر أرضها من الكفار والبغاة».

وفضلا عن ذلك، أضحت تركيا ساحة لعمليات التهريب وانتقال المسلحين إلى أراضيها، بغض النظر إن كانوا أكرادا أو جهاديين، مما دعاها لبناء جدار بارتفاع مترين في منطقة نصيبين، وهي منطقة حدودية تبعد عشرة كيلومترات عن مدينة القامشلي السورية التي كثيرا ما شهدت نزاعات بين السكان الأكراد والقبائل العربية وبعض مسلحي المعارضة، لمنع اجتياز حدودها بشكل غير شرعي.

كما حاولت أطراف عديدة توريط تركيا بإقحامها بشكل مباشر طرفا في الأزمة السورية، تمهيدا لاستنزافها، وربما تبريرا لاستعانة النظام في سوريا بقوى إقليمية ودولية، لكنها عملت حتى الآن على تجنب ردود الفعل العسكرية المباشرة.

ومع ذلك، فإن منح البرلمان التركي «تفويضا للحكومة لإرسال قوات إلى سوريا، إذا دعت الضرورة إلى ذلك»، يعني أن خيار دخول الحرب في سوريا لم يغلق تماما، وربما يصبح واقعا ملموسا.

خلاصة

إن المخاطر المتعددة التي تحيق بتركيا جراء إطالة أمد الحرب في سوريا تتفاقم يوما بعد آخر، وهي في اتجاه تصاعدي، ولذلك فإن مقاربة وضعها مع وضع باكستان إبان الأزمة الأفغانية لها ما يبررها نسبيا، فطول أمد حروب أفغانستان «منذ أكثر من ثلاثة عقود» أسهم في تفاقم الوضع الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي والاضطرابات العرقية والطائفية ثم الجهادية العالمية في باكستان.

لكن هذه النتيجة تبقى جزئية، ولا تشير إلى الصورة الكاملة، فثمة اختلافات جوهرية بين الحالتين التركية والباكستانية من حيث بنية الدولتين وموقعهما الإقليمي والدولي.

وعلى الرغم من أن التعرف على تلك الاختلافات كلها يحتاج إلى دراسة مفصلة، فيمكن الإشارة هنا إلى أهمها، فتركيا دولة طبيعية متكاملة الأركان والموارد ولها عمق جغرافي، وهي غير مجتزأة من بيئة أوسع كحال باكستان التي اقتسمت من شبه القارة الهندية المتكاملة.

كما تحتفظ تركيا بإرث تاريخي حضاري قاد إمبراطورية واسعة امتدت مئات السنين. وحديثا، فهي دولة تشهد منذ بداية القرن الحالي استقرارا سياسيا، ونموا اقتصاديا مستمرا، وأضحت تزاحم الدول المتقدمة، وهي غير غارقة في الديون، ومعتادة على التعامل مع الاضطرابات فلم تكن يوما خالية منها، كما أن مؤسستها الأمنية والعسكرية تخضع حاليا –على الأقل– لنظامها السياسي ومؤسساته المنتخبة، مما يفرض خضوع السياسات وردود الأفعال لتقدير هذه المؤسسات وليس لمصالح فئات متنفذة.

وفضلا عن ذلك، فإن موقع تركيا الجغرافي المجاور لأوروبا يجعل الأخيرة حريصة على استقرارها أمنيا كي لا تنتقل المشكلات إليها.

لا تعدّ هذه الخصائص والمكتسبات وحدها مطمئنة، فالمخاطر محدقة بتركيا فعلا، وإن كانت إمكاناتها تمنعها من أن تتحول إلى حال باكستان، لكن يلاحظ أن ثمة رغبة من القوى الإقليمية المنافسة وبعض القوى الدولية لاستنزاف تركيا داخليا، ونقل آثار حرب سوريا إليها، لتعود إلى سياستها الانعزالية الماضية، وتخلي الساحة الشرق أوسطية لتلك القوى.

عن «الجزيرة نت»

احتياطي الغاز الذي تبخر!

بلال فضل

ما الذي يحدث بالضبط في ملف حدود مصر البحرية؟ خلال الفترة الماضية نشرت أسئلة كثيرة ومعلومات خطيرة طرحها الدكتور نائل الشافعي مؤسس موسوعة المعرفة حول هذه القضية، كان آخرها مجموعة من الأسئلة طرحها حول أداء اللجنة القومية للبحار، ولأن أسئلته لم تلق إجابات شافية، لا أملك إلا مواصلة نشر ما يثيره من معلومات لعلها تلفت إنتباه أي أحد يخاف على هذا البلد إلى مصارحة الشعب بحقيقة ما يجري في هذه الملفات الخطيرة.

يقول الدكتور نائل الشافعي في رسالته الجديدة: «وجهت في 8 ديسمبر، عشرة أسئلة إلى اللجنة القومية للبحار، مطالبا إياها بالشفافية وعرض اتفاقيات الترسيم والغاز على الشعب قبل إبرامها، خاصة أن لها تاريخا من الأخطاء الفادحة، ولذا استنجدت في المقال بالفريق أول عبدالفتاح السيسي، وبعد أربعة أيام فقط مما نشرته فوجئنا بالصحافة القبرصية تعلن عن سفر الرئيس القبرصي إلى القاهرة لتوقيع اتفاقية تقاسم مكامن الغاز Unitization وفرض منطقة تنقيب منسق «أو سمها إن شئت «منطقة حظر تنقيب»» بعرض 10 كم بطول الحدود المصرية القبرصية. اليونيتايزيشن لا تصلح بين طرفين أحدهما «قبرص» تدعمه أكبر عشر شركات نفط في العالم بأحدث المعلومات السيزمية الحقيقية وغير ذلك، بينما الطرف الآخر «مصر» ليس بإمكانه إجراء مسوح سيزمية بنفسه في مياهه، ناهيك عن تحدى مزاعم سيزمية عن امتداد مكمن للغاز داخل مياه الطرف الآخر. أما عن حزام التنقيب المنسق، فهل سيسرى على حقل أفروديت القبرصي، الذي يقع على بعد 2 كم من الحدود المصرية، أم أنه يعني فعليا، منع مصر من استغلال مكامن الغاز على حدودها؟ كما أرجو أن يخبرنا السيد رئيس المحكمة الدستورية، المستشار عدلي منصور، بسبب وطبيعة العجلة في توقيع تلك الاتفاقية من قبل الرئيس «المؤقت» عدلي منصور، دونما الانتظار لرئيس منتخب وبرلمان منتخب؟

حتى عام 2010، كانت وزارة البترول تنشر أن الاحتياطي المؤكد، المدقق من بيت خبرة عالمي، يكفي احتياجات مصر لمدة 30 عاما. وفي لحظة تبخر وأصبحت مصر تتسول الغاز، كما يشير تقرير بلومبرج الصادر في 2 ديسمبر 2013.. كيف؟ في عام 2005، كان هناك فائض كبير في انتاج مصر من الغاز الطبيعي، فبالإضافة للغاز الذي كانت تصدره مصر دون إسالة إلى إسرائيل والأردن، فقد افتتحت مصر في ذلك العام محطتين لإسالة الغاز الطبيعي لتصديره: المصرية الإسبانية للغاز في دمياط بتكلفة 1.3 مليار دولار؛ والشركة المصرية لإسالة وتصدير الغاز في إدكو، بتكلفة 2 مليار دولار. وفي نهاية 2005، كانت مصر تتبوأ المركز الثالث عشر بين أكبر منتجي الغاز المسال في العالم، وباحتياطي مؤكد ذلك العام قدرته وزارة البترول بنحو 1931 مليار متر مكعب. إلا أن الخبير النفطي الدكتور إبراهيم زهران يؤكد أن معملي الإسالة تم إنشاؤهما بالرغم من عدم وجود أي فائض من إنتاج مصر من الغاز وأن وزارة البترول اضطرت في عام 2006، لتخفيض نسبة استهلاك محطات الكهرباء من الغاز من 98 في المئة إلى 38 في المئة، لكي توفر الغاز لمعملي الإسالة. وبعد ثورة يناير 2011، توقف تزويد الغاز لمحطة الإسالة الإسبانية بدمياط، فرفعت القضية للتحكيم الدولي.

وحسب إحصائية الاحتياطي المؤكد للغاز الطبيعي بمصر التي نشرتها وزارة البترول في 2010 «والموثقة من بيت الخبرة وود ماكنزي» فإن الاحتياطي المؤكد في 2008 كان 2.152 مليار متر مكعب. وحسب إحصائية من الوزارة «في نفس المرفق» فإن معدل استهلاك مصر من الغاز الطبيعي هو 56 مليار متر مكعب في 2008، ومن تصريحات وزراء البترول المتعاقبين فإن ذلك الاستهلاك لم يتغير تقريبا حتى 2013. فبافتراض أن مصر لم تنتج أي غاز على الإطلاق منذ 2008 «وهو غير صحيح»، فإن الاحتياطي المؤكد كفيل بتلبية احتياجات مصر لنحو 30 سنة. فلماذا بدأت مصر تقترض الغاز منذ 2012؟ لا توجد إجابة لهذا السؤال إلا أن الاحتياطي المؤكد لم يكن مؤكدا قط، بل كان مُسيّسا، ويجب رفع قضية دولية على بيت الخبرة وود ماكنزي بتهمة التضليل. وتوجد سابقة لذلك حين قاضت الحكومة الأمريكية بيت الخبرة الأكبر آرثر أندرسن لتدقيقه وتصديقه على الأرقام المضللة في ميزانيات شركة إنرون المفلسة. فأجبر على توقف عن مزاولة مهنة التدقيق في 2002.

بينما يتوهم مسئولون في وزارة البترول المصرية أن إسرائيل ليس أمامها من بديل لكي تصدر غاز لفيالتان إلا تسييله في دمياط لأنها الأقرب، ولأن فيها معمل إسالة متعطل لعدم وجود غاز. إلا أن تلك الأماني غاب عنها أن معمل الإسال لا تملك مصر منه سوى 20 في المئة، وأن إسرائيل تناقش الفكرة مع الحكومة الإيطالية صاحبة معظم المعمل. والواقع أن مصر هي التي بحاجة ماسة لاستيراد الغاز هذا الصيف لمواجهة متطلبات محطات الكهرباء. وتقوم بالفعل شركة شركة دلك الإسرائيلية المنتجة لغاز حقل تمار بدراسة هندسية لتعديلخط أنابيب حسين سالم لكي يقبل الغاز في الاتجاه العكسي لتصدير الغاز الإسرائيلي إلى مصر.

ومازالت مصر في قحط هيدروكربوني يستفحل عاما تلو الآخر مع الضخ الجائر وتراجع احتياطات الحقول وإحجام شركات النفط عن التقدم لمزادات التنقيب في مصر منذ عام 2000، عندما اعتمدت مصر ما سمته «عقد القرن» للتعاقد مع شركات التنقيب وبدون استشارتهم. ومن أخطر ما في ذلك العقد هو أن الدولة لا تحدد سلفا سعر الغاز أو البترول في حال اكتشافه «ولا حتى تحدد آلية تستخدم لتحديده حين يُكتشف»، وتؤجل تحديد السعر حتى تنفق الشركة المليارات في التنقيب وبعد أن تكتشف الغاز أو النفط تقرر الوزارة كيفية المحاسبة! وهو ما يفتح الباب على مصراعيه لشبهات فساد واسعة. نتيجة لذلك هربت شركات النفط الكبرى من مصر، وأعطيت امتيازات التنقيب لفنانين ولاعبي كرة قدم وراقصة، حسب الخبير النفطي الدكتور ابراهيم زهران.

وعلى الرغم من انعدام الاهتمام بأنشطة التنقيب والانتاج «أبستريم» بمصر، فلا تسمع كلمة أو جهد من أي مسؤول لمعالجة القضية. بينما جميع مسؤولي وزارة البترول يتسابقون للإدلاء بتصريحات جوفاء «داونستريم» حول أنابيب البوتاجاز، وهي قضية تموينية في الأساس».

«كل المعلومات والأرقام المذكورة مدعومة بمصادرها في موسوعة المعرفة».

عن «الشروق» المصرية